ويتصدى ابن خروف لأبـي العباس ومن تابعه من الكوفيين في: باب الإضافة وهو باب النسبة:

قال ابن خروف: من كلامهم تغيير اللفظ لتغيير المعنى وتغيير اللفظ والمعنى على حاله وتغيير اللفظ على حاله، وهذا الباب منه ما يتغير فيه اللفظ لتغير المعنى وهو على قسمين مقيس ومسموع وقد بين ـ سيبويه ـ المسموع وبدأ به ثم بين المقيس منه ومنه ما لم يتغير لفظه وهو أيضاً على قسمين مقيس ومسموع وقد بين ذلك. ولا بد في آخر الاسم المنسوب إليه من زيادة ياء مشددة تدل على النسبة وينتقل الإعراب إليها ويصير الاسم بها صفة يضمر فيه ويوصف به ولا تدخل هذه الياء على تاء التأنيث فتحذف كما تحذف ياء فعيله وفعيله وفعوله وهذا الحذف مقيس وجعل المبرد حذف ياء فعيل وفعيل قياساً كما فعل الكوفيون وهذا قول فاسد لعدم اطراده وقلته. لأن القياس فيه ترك الحذف وإبقاء اللفظ على حاله وأبو العباس لا يفرق بين ما فيه التاء وما ليست فيه ويجعل القياس الحذف في كل ذلك ويفرق بين الياء والواو فيحذف الياء فيهما ولا يحذف الواو وهذا تحكم منه ورد على العرب وتكذيب لسيبويه فيما حكى عنهم فلا يلتفت إليه.

والذي قال به المبرد في المقتضب هو جواز حذف الياء من فعيل وفعيل فهو لم يوجب ذلك، قال: وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه وذلك قولك في النسب إلى سليم سلمى وإلى ثقيف ثقفي وإلى قريش قرشي وإثباتها كقولك في نمير نميري وقشير قشيري وعقيل عقيلي وتميم تميمي، فإن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير وذلك قولك في ربيعة ربعي وفي حنيفة حنفي وفي جذيمة جذمى وفي ضبيعة ضبعي، فأما قولهم في الضريبة ضريبـي وفي السليقة سليقي فهذا بمنزلة الذي يبلغ به الأصل، فإن كانت الياء متحركة لم تحذف